الصراع العربيّ - الإسرائيليّ والمعادلة الجديدة: تحييد المناطق السكانية وخوض مواجهة مباشرة

■ حميدي العبد الله

قبل أكثر من ست سنوات حذّر الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله العدو «الإسرائيلي» من الاعتداء مرة أخرى على لبنان، وقال إذا غامر العدو بشنّ عدوان على لبنان لن تكتفي قيادة المقاومة بالرد الصاروخي والمدفعي بقصف العمق «الإسرائيلي»، بل ستعطي الأوامر للمقاومة لمهاجمة مستوطنات العدو داخل فلسطين المحتلة.

تحذير السيد حسن نصر الله يستمدّ اليوم صدقيّته وفاعليته وقابليته للتطبيق من عاملين أساسيين:

العامل الأول، تجربة غزة الآن، إذ تمكّن مجاهدو عز الدين القسام من اقتحام مستعمرات العدو في غلاف غزة وخاضوا مواجهات وكبّدوا العدو خسائر كبيرة.

العامل الثاني، اختلاف جغرافية شمال فلسطين وجنوب لبنان عن جغرافية قطاع غزة والنقب، إذ يشكل العامل الجغرافي على طرفي الحدود عاملاً مساعداً لمجاهدي المقاومة اللبنانية أكثر من جغرافية غزة لقرب المستوطنات الصهيونية وانتشارها بكثافة قرب الحدود اللبنانية، مقارنة بكثافة هذه المستوطنات قرب قطاع غزة، إضافة إلى نوعية الأسلحة الأكثر تطوراً وفاعلية وتدميراً وكثافة التي تملكها المقاومة اللبنانية مقارنة بالمقاومة الفلسطينية.

هذا يعني أنّ أي عدوان على لبنان مستقبلاً يتيح فرصة لتنفيذ ما حذر منه الأمين العام لحزب الله قبل أكثر من ست سنوات، بل إنّه، أهم من ذلك، يتيح فرصة لولادة معادلة جديدة، تكمن في أنه في أي مواجهة مستقبلاً يمكن للمقاومة في لبنان أن تفرض على العدو المعادلة الآتية: مقابل التزام الجيش «الإسرائيلي» عدم قصف المناطق الآهلة بالسكان، وعدم الاعتداء على المرافق العامة في لبنان، فإن المقاومة تقبل بأن تقتصر المواجهة على الصراع الميداني المباشر، أي المواجهة بين مجاهدي المقاومة اللبنانية وجنود الجيش «الإسرائيلي». لكن هذا القتال سيكون على أرض فلسطين المحتلة وليس على أرض لبنان، أي معادلة تشبه المعادلة التي سادت في تموز 1993، ونيسان 1996 عندما فرضت المقاومة معادلة تحييد المناطق الآهلة، ومواصلة القتال ضد جنود الاحتلال الذين كانوا يحتلّون جزءاً من جنوب لبنان الفرق في المعادلة الجديدة أن القتال هذه المرة سيكون على أرض فلسطين المحتلة في الجليل وليس على أرض لبنان.

أمام قدرات المقاومة اللبنانية الصاروخية التي تفوق أضعاف قدرات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، كمّاً ونوعاً، وقدرتها على تدمير مرافق العدو، وتحديداً المطارات والموانئ ومؤسسات الكهرباء والمصانع، وغياب أي عمق في دول مجاورة يمكن أن يلجأ إليه سكان الكيان الصهيوني، ليس أمام العدو الصهيوني من خيار سوى الرضوخ لهذه المعادلة الجديدة.

أيقظوه من سباته... «حقّي أعرف»

■ د. رأفات أحمد

عندما يخلد الإنسان الطبيعي إلى النوم يمرّ عادة في عدة مراحل وصولاً إلى مرحلة النوم العميق إذ يبدأ بمرحلة النّعاس ثم مرحلة النوم الخفيف، تليها مرحلة النوم العميق، لتأتي بعدها مرحلة «دلتا» وهي مرحلة أعمق للنوم، ثم يأتي النوم النقيضي أو ما اصطلح على تسميته «نوم الرّيم» وهي المرحلة التي تهيئنا للاستيقاظ.

في المرحلة الأولى، أيّ النوم الخفيف، نتقلّب في نومنا ويسهل إيقاظنا، ونعود إلى وعينا سريعاً ونمسك بزمام أمور عالمنا الواعي، أما إذا أوقظ شخصٌ في مرحلة النوم العميق (المرحلتان الثالثة والرابعة)، فإننا نجد صعوبةً في إيقاظه في البداية، وبعد الاستيقاظ لا يتأقلم سريعاً مع عالمه المحيط إذ يترنّح ويشعر بالارتباك لبضع دقائق ويعاني فقدان التوازن ويبقى غير قادر على تحديد الاتجاهات لبضع دقائق. بعض الأطفال يبللون أسرّتهم أو يشعرون بالرعب أو يسيرون في نومهم في مرحلة النوم العميق.

حال إعلامنا السوري كمن يتمّ ايقاظه من مرحلة النوم العميق.

قبل الأزمة السورية كان الإعلام السوري يغط في نوم لذيذ ينتمي الى المرحلتين الأولى والثانية (النعاس والنوم الخفيف) وما أن تمّ إيقاظه في بداية الأزمة حتى تسلّم زمام الأمور واستوعب العالم المحيط به وقوّم واقعه على نحو موضوعي فكانت ردود فعله متوازنة ومتناسبة مع الحدث، واستطاع كسب معركة الإعلام بصدقية وشفافية ودقة متابعة. لكن بعد ثلاث سنوات من عمر الحرب الكونية على سورية عاد إعلامنا ليدخل مجدداً عالم النوم، عقب حالة من الاسترخاء والاطمئنان منحته إياها حالة النصر بمجموعة إنجازات لديه: التقارير الميدانية من قلب الحدث، فقرة التضليل الإعلامي... ولعلّ أكثر ما جعل الاعلام السوري يكسب معركة التفاف الشارع السوري حوله كان سقوط شهداء إعلاميين وهم يؤدون واجبهم الإعلامي النبيل فمنح هذا الإعلام ثقة شعبية لا حدود لها.

وبدلاً من استثمار هذه الحالة والبناء عليها دخل الإعلام في حالة من الاطمئنان والرخاء أدت به الى حالة نعاس ناعمة تبعها نوم خفيف، لتعقبها مرحلة من النوم العميق التي ما زالت مستمرة الى هذه اللحظة. ومع كلّ محاولة إيقاظ له وإخراجه مما هو فيه ترنح وارتبك وانكفأ وعاد مرة أخرى إلى سباته!

ماذا حصل؟ لِمَ وصلت حال الإعلام السوري بجميع كوادره وعقوله المصقولة الى هذا الحدّ من التخبّط والضياع؟ هل بات الإعلام السوري منفصلاً عن الواقع الى هذا الحد؟ هل يُعقل أن تمنح ساعات مباشرة على الهواء لفنان هنا ومخرج هناك للحديث عن أروع لحظات مرت في حياته مع زوجته، بينما على مسافة عدة كيلومترات من مبنى هيئة الإذاعة تدور حرب شرسة ضدّ الجيش العربي السوري المقدس بأياد تكفيرية؟ هل من الطبيعي أن نبتسم ونهلل ونغني وننير سمانا وسماهم بعد إفطار شهيّ وهناك في الوقت نفسه من يُذبح من الوريد الى الوريد أيضاً على الإفطار، فتنوّر سماء الذبيحة الدرعاوية بطهر دماء عناصر من الجيش السوري؟ أين الإعلام من المواكبات الميدانية لأخبار الجيش وانتصاراته وتكتيكاته؟ أين الردود الإعلامية وحالة الاستنفار الإعلامي والتصدي الجبار الذي عهدناه من قنواتنا الوطنية على الحرب الإعلامية «الداعشية» التي يتقن وحوش «داعش» فنونها بدقة؟ أين البيانات العسكرية والمسؤولون العسكريون ليضعوا الموطن في صورة الوضع الميداني لوحداتنا المقاتلة في مواجهة مصاصي الدماء؟

من حق المواطن السوري أن يعرف متى وكيف ولماذا. من حقه أن يعرف عدد الشهداء الذين سقطوا من مدنيين وعسكريين في اشتباك ما ومن هو المسؤول عن أي تقصير والى متى ستدوم هذه الحالة.

المعرفة نور ومن حق المواطن أن يتنوّر.

أيقظوا إعلامنا واعطوه بعض الوقت كي يتوازن.

أيقظوا إعلامنا تحت شعار «حقي أعرف».

واشنطن تستعدُّ لما بعد «إسرائيل»

■ فهد المهدي

الفرص التي تقدمها واشنطن إلى الكيان الصهيوني الذي أشرفت عليه منذ عام 1947 إلى الآن، وساعدته عسكرياً واقتصادياً وسياسياً وهيأت له أنظمة دولية وإقليمية اعتقاداً منها أن الهيمنة «الإسرائيلية» تعني مزيداً من النفوذ الأميركي وأن كل انتصار «إسرائيلي» جديد يعني مزيداً من الانصياع للأنظمة العربية نتيجة هلع بعض القادة العرب ولجوئهم إليها للتخلص من قسوة الهيمنة «الإسرائيلية» وتقديم التنازلات في قضية الصراع العربي— «الإسرائيلي»، يبدو أنها نفدت، رغم أن الكيان الصهيوني يصر على إثراء هذا الاعتقاد من خلال جماعات الضغط الصهيونية المهيمنة على السياسة الخارجية الأميركية حيال الشرق الأوسط واستدراجها إلى سياسات تخدم «إسرائيل»، مستغلة وجود الخط المحافظ المسيطر على الحكم الأميركي والذي يجعل من «إسرائيل» أكثر اطمئناناً بالنسبة إلى أمنها وبقائها، مستغلة من جهة ثانية تمركز اليهود في إحدى عشرة ولاية صناعية ومدنية، فأصواتهم تستطيع أن تؤثر في الانتخابات في هذه الولايات، لأن طبيعة العلاقة القائمة بين «إسرائيل» والولايات المتحدة الأميركية هي علاقة تبعية وليست ارتباطاً خاصاً، رغم تبريراتها بالدفاع عن ما تسميه «دولة» وحيدة وسط بحر من العداء، من دون أن تبرر أساليب القمع الفاشية للكيان الصهيوني «الإسرائيلي» التي صنعت هذه المقولة أضحوكة وشوّهت صورتها وأدخلتها في مأزق أخلاقي وسياسي.

من يتابع اليوم النمط البنيوي القائم في الساحة الأميركية بين الذات الصهيونية والذات الأميركية، يدرك أن احتمالات ولادة ردود الفعل الشوفينية الأميركية حول التغلغل اليهودي واقعية ومنطقية، لذا ليس بعيداً بروز المسألة اليهودية في الساحة الأميركية بعد زيادة وتيرة الرفض الأميركي للنفوذ الصهيوني.

المستجدات المتلاحقة للفشل تلو الفشل للكيان الصهيوني في مغامراته العسكرية في لبنان وغزة، والتي فرضت على الولايات المتحدة الأميركية عبئاً ثقيلاً جداً لناحية التكاليف المالية والسياسية والأخلاقية، أدت إلى انشقاق استراتيجي في العلاقة الأميركية - «الإسرائيلية»، إذ تشير دراسات حديثة إلى تراجع الكيان الصهيوني كأولوية في قائمة النظام الأميركي، وتراجعه أكثر على قائمة النظام الدولي، فالعديد من المؤشرات تكشف أن العلاقة الأميركية - «الإسرائيلية» لم تعد قائمة اليوم على استراتيجية متماسكة، بل تعكس انحرافات السياسة الأميركية الداخلية، إذ تتعالى الأصوات وسط ساسة أميركا عن صلف «إسرائيل» وتعنتها وعنادها، وتعترف بحماقة القيادة الصهيونية الراهنة ومأزقها المحبط، ولم تبق هذه القيادة تلقى قبولاً في أوساط معظم صناع القرار الأميركي، وما عادوا يكترثون بمصيرهم أو بمصير دولتهم «إسرائيل»، حتى أن لدى الكثير من الشباب اليهودي الأميركي والحاخامات هذه القناعة نفسها.

تستعدّ الولايات المتحدة للنهاية الحتمية للكيان الصهيوني، فهي لن تكون قادرة على إطالة عمر هذا الكيان الغاصب ومساعدته عسكرياً ومالياً بالزخم نفسه، ولن تغامر بالألوف من مواطنيها في الحروب لأجله بعد تورطها في المستنقعين العراقي والأفغاني. فثمة تقرير أميركي عنوانه «الإعداد لشرق أوسط ما بعد إسرائيل» يخلص إلى نتيجة أن المصالح القومية الأميركية مختلفة جذرياً عن مصلحة «إسرائيل» الصهيونية، وأن «إسرائيل» راهناً هي أكبر تهديد لمصالح أميركا، إذ تمنع طبيعتها وأعمالها قيام علاقات طبيعية بين أميركا والدول العربية والإسلامية، وإلى حدّ بعيد أيضاً بين أميركا وباقي العالم ككل.

نشرت تقارير للاستخبارات المركزية الأميركية «CIA» تعرب عن شكوكها في بقاء «إسرائيل» بعد عشرين عاماً، وهذا ما عبّر عنه «كيسنجر» اليهودي أحد أهم وأبرز الباحثين السياسيين المخضرمين، ومنظّري السياسة الخارجية الأميركية ومهندسيها لعقود طويلة قائلاً: «إنّه بعد عشر سنوات لن تكون هناك» إسرائيل»» .

ترى واشنطن أن من مصلحتها الاستعداد لما بعد الكيان الصهيوني والسعي إلى الحفاظ على ما تبقّى من ماء وجهها، خاصة أن المنطقة العربية تعيش أجواء سياسية متقلبة، ما يشكل تحدياً كبيراً حول مستقبلها الجديد في المنطقة العربية للحفاظ على بقائها وأمنها زمناً أطول، فالحماقات التي يرتكبها هذا الكيان الغاصب راهناً في غزة والتي كشفت قدراته العسكرية الفشل الكبير في إنهاء المقاومة الفلسطينية، ما هو إلاّ بداية النهاية التي تتوقعها واشنطن وحلفاؤها الدوليون والإقليميون.

يبقى الاستعداد الأكبر من مسؤوليات العرب والفلسطينيين في توحيد خطابهم السياسي وتقوية مكانتهم ووجودهم على الأرض ودعم المقاومة في لبنان وفلسطين في تطوير قدراتهما لمواجهة الكيان الصهيوني، والوقوف في وجه غطرسته وتهديداته، والاستعداد مستقبلاً للورقة الخطيرة التي يعدّ لها الكيان الصهيوني بعد تيقّنه من أن بوصلة واشنطن وأخواتها الداعمين لها أضحت في اتجاه مغاير، لتشن حرباً شاملة تحدد من خلاله مصيرها تحت خيار شمشون «عليّ وعلى أعدائي».

التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث الأميركية

العدوان على غزّة في حسابات واشنطن السياسيّة والانتخابيّة

فرضت غزة بصمودها ومقاومتها صدارتها على وسائل الإعلام الأميركية المختلفة، المقروءة والمسموعة والمرئية، ومراكز الأبحاث والنخب الفكرية والسياسية؛ وتلتها في التراتبية التوترات السياسية في أوكرانيا بين الولايات المتحدة ودول حلف الناتو من ناحية، وروسيا في الناحية المقابلة.

يتناول قسم التحليل المرفق اقتراب الانتخابات النصفية في عموم الولايات المتحدة التي يتقرّر فيها مصير ومكانة كلّ من الحزبين السياسيين ووجهة السلطة التشريعية بمجلسيها، الشيوخ والنواب. ستحتلّ سياسات الرئيس أوباما الأولوية لدى عموم الناخبين، نظراً إلى الانقسامات والاصطفافات السياسية المسبقة، خاصة مناوءة الحزب الجمهوري وقواعده لقانون الرعاية الصحية الشاملة ومتفرعاته.

التقديرات المتوافرة حتى الآن، تشير بقوة الى خسارة كبيرة ستحل بالحزب الديمقراطي وزحزحته عن موقع السيطرة على مجلس الشيوخ، فضلاً عن تراجع نسبة ممثليه في مجلس النواب أيضاً. ومن الثابت أن سيطرة الحزب الجمهوري المرتقبة على مجلسي الكونغرس ستترك تداعياتها على مجمل السياسة الأميركية في المنطقة، وستتجسد في فوز التيار الأشد محافظة وولاءً لـ«إسرائيل» وتبوّئه مراكز حساسة في زعامة مجلس الشيوخ، امتداداً إلى التيار المماثل في زعامة مجلس النواب؛ وكل ما تقتضيه تعبيرات السياسة الأميركية في المنطقة من المصادقة على ممثلي البعثات الديبلوماسية والهيئات الحكومية الحساسة.

العدوان على قطاع غزّة

فند معهد كارنيغي مزاعم «إسرائيل» بتحقيقها انتصارات ميدانية قائلاً إنها «تتلقى خسارة سياسية بينما تنعم (حركة) حماس بشعبية أكبر بين الفلسطينيين.» وأوضح أن «النبض الشعبي وتدرج منسوب الرأي العام الفلسطيني والعربي تحول لمصلحة حماس بشكل ملحوظ». وندد باستهداف «إسرائيل» المدنيين، «خاصة الأطفال والنساء ومزاعمها حول توخي الحذر وتفادي استهداف المدنيين التي لا تلقى تجاوباً في العالم العربي.

العراق

حضّ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الولايات المتحدة على التدخل الفاعل في القتال ضد «داعش»، معتبراً رئيس الوزراء نوري المالكي «عقبة تقف أمام تسوية مسألة الدولة الإسلامية في العراق» وينبغي للولايات المتحدة «بذل قصارى جهدها للحيلولة دون إعادة ترشيحه» وعليها مراعاة عدم فرض زعيم على العراق بمواصفاتها. وأوضح أن ذلك يتطلب «من العراق عدم إتاحة الفرصة للمالكي للفوز بولاية ثالثة أو النظر بخيارات مفزعة مثل أحمد الشلبي. وهذا يعني أن أي جهود أميركية تبذل لبناء القوات الأمنية العراقية وتعزيزها تستدعي رفض تقديم أي دعم للميليشيات الشيعية .. والعمل معاً مع الحكومة العراقية الجديدة للحد من دور إيران والقوى الخارجية الأخرى ومحاباة القوى التي لا تقوّض استقلال العراق».

استعرض معهد واشنطن شخصية أبي بكر البغدادي، زعيم تنظيم «داعش»، الذي يزعم أنه «يتحدر من سلالة النبي محمد (ص) كمقدمة مفصلية لنيل منصب الخليفة، مثلما جرى في التاريخ الإسلامي. ويعود بجذوره الى قبيلة آلبو بدري المعروفة تاريخياً بأنها من أحفاد النبي محمد». وأوضح أن مستقبل الدولة الإسلامية غير محدد المعالم، بيد أن «أهمية البغدادي الحقيقية ستبرز على حقيقتها بعد وفاته، وسنكتفي اليوم بالقول إن خليفة الدولة الإسلامية هو النجم الجديد الصاعد على خطى مشروع الخلافة».

عدم التيقّن من مصير بعض المواد المشعة من العراق أثار قلق معهد أبحاث السياسة الخارجية ودخولها في إنجاز «قنبلة قذرة» إن وقعت في أيدي الدولة الإسلامية، التي ستضعها أيضاً تحت تصرف المجموعات الإرهابية النشطة على المستوى العالمي.

تركيا

استعرض معهد كارنيغي على نحو مقتضب «العلاقة المثيرة للاهتمام» بين حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا وتنظيم «الإخوان المسلمين» في مصر، معرباً عن اعتقاده بأنها دخلت مرحلة البرود النسبي منذ إطاحة حكم الإخوان».

التحليل

تبرز فعالية السياسة الخارجية للولايات المتحدة، أو تراجعها، عند كل نقطة انعطاف أو أزمة دولية من شأنها أن تترك بصماتها على ملفات أخرى، والعدوان الصهيوني على قطاع غزة ليس استثناء لدى الغوص في حيثيات ومقومات تجليّات السياسة الأميركية، ليس من زاوية الميل إلى إطلاق أحكام على ثوابتها في معاداة الأمة العربية وتطلعات شعوب العالم التواقة إلى التحرّر، بل رصد العوامل والمتغيرات، إن وجدت.

صمود المقاومة الفلسطينية وتوحد أدائها ميدانياً، بفصائلها كافة، نزع الكثير من الأقنعة عن الأنظمة والقوى الإقليمية وزاد في وتيرة تعريتها وتبعيتها وانقيادها لقرار السياسة الأميركية المعادية لطموحات شعوبها. ورغم أهمية تسليط الأضواء في هذه الأيام على العدوان الصهيوني وأدواته المحلية والإقليمية، في ظل تسجيل المقاومة انتصارات جديدة ومفاجآت ميدانية لم ترد في عقول ألدّ أعدائها وأذهانهم، إلاّ أن متطلبات التحولات السياسية المرتقبة في المشهد السياسي الأميركي تستدعي أيضاً بعض الاهتمام لمعأونة المهتمين في هذا الشأن في استكمال أدوات التحليل الموضوعية في المرحلة المقبلة.

درجت العادة على اعتبار مرحلة سيطرة المحافظين الجدد برئاسة جورج بوش الإبن أنها شكلت «القفاز الحديد» لتجليات السياسة الخارجية؛ وفاز الرئيس أوباما بولايتيه الرئاسيتين لتوجهه في استخدام «القفاز الحرير» أو القوة الناعمة، بعد كل ما لحق السياسة الأميركية من عثرات وهزائم وتراجعات على أيدي سلفه. أما المحصلة العامة للحقبتين فتشير بقوة الى انكماش الدور التقليدي للسيطرة الأميركية عبر العالم، وبروز قوى وأطراف تتمتع بعناصر القوة الاقتصادية والعسكرية المنافسة، وعزمها على تحدي هيمنة «القطب الواحد».

يدرك صنّاع القرار في الاستراتيجية الأميركية ما آل اليه الأمر على المستوى الدولي. يتبادلون الاتهامات بين أقطاب الحزبين الحاكمين، من جانب، وداخل أقطاب كل مجموعة مؤثرة من صقور وحمائم، وتشكيل إجماع حول عدم المساس بهيبة الآلة العسكرية واتخاذ التدابير الكفيلة بضرورة تكيّف عناصر القوة، في المؤسسات العسكرية والاستخباريّة والأمنية، مع متطلبات الأزمة المالية. فضلاً عن الاجماع على عدم المساس بالموازنات المقررة والطارئة للكيان الصهيوني، ولعل أبرزها موافقة مجلس الشيوخ «بالإجماع» على منح «إسرائيل» مبلغاً إضافياً بقيمة 225 مليون دولار، في الساعات الأخيرة قبل انفضاض جلساته يوم الأول من آب وذهاب أعضائه الى تمضية إجازتهم السنوية.

من ناحية أخرى، تبرز مسألة السياسة الخارجية مجدداً كإحدى ساحات الاستقطاب في الخطاب السياسي اليومي، لا سيما أن المجتمع الأميركي على عتبة خوض انتخابات ممثليه في مجلسي الكونغرس، انتخابات نصفية، في تشرين الثاني المقبل.

في هذا الصدد، نود التوكيد على أن نتائج الانتخابات المقبلة سيكون لها انعكاس مباشر على السياسة والعلاقات الأميركية في عموم الوطن العربي. في البعد الشعبي الأميركي، تعاظمت درجة اهتمامه في الشؤون الخارجية منذ غزو الولايات المتحدة لكل من أفغانستان والعراق، وتبلور في مطالبته بتراجع الولايات المتحدة عن دورها الأمني كشرطي حماية منتشر في عموم الكرة الأرضية.

كما أعرب قطاع واسع من الشعب الأميركي عن امتعاضه وإحباطه من سياسات الرئيس باراك أوباما التي اعتبرها «امتداداً لسياسات الحرب المفتوحة على الإرهاب» التي دشنها سلفه جورج بوش الإبن. مشاعر الإحباط الواسعة كانت نتيجة وعود قطعها المرشح الرئاسي أوباما في مناهضته الحروب العدوانية، وبادله الجمهور بتأييده على قاعدة تميزه عن سياسات بوش التي سرعان ما تبنّى نقيضها. وتنامت حدة المعارضة العلنية للرئيس أوباما تدريجياً لتبنيه ورعايته شن الحرب على الآخرين بطائرات «الدرونز» وانكشاف المدى التجسسي الذي تمارسه الأجهزة الحكومية على المواطنين الأميركيين، فضلاً عن الحلفاء الأوروبيين.

حالة الانقسام المشار إليها أعلاه ستفرض على مرشحي الرئاسة لعام 2016 تخفيف وطأة السياسات الخارجية الكارثية، في حال بوش الإبن، في الخطاب السياسي، وتنامي مشاعر الكثيرين بعدم الثقة بالمؤسسات السياسية ونخبها على ضوء سياسات الرئيس أوباما، واصطفاف بعض المؤهلين للترشيح الرئاسي، هيلاري كلينتون مثلاً، الى فريق المعارض لسياسات أوباما «في سورية وروسيا»؛ وصفها بعض العارفين في قيادة الحزب الديموقراطي بأنها «تطمح إلى رسم دور وسطي بين سيرتي بوش الإبن وأوباما، تمكنها من اطلاق سهامها نحوهما بالتساوي. وفي الجانب الآخر، يلقي الطامع إلى الترشيح عن الحزب الجمهوري، راند بول، يلقي الاتهامات على الرئيسين اللذين أصرّا على المضي بسياسات خارجية فاشلة.

انتخابات تنذر بهزيمة

هذه المقدمة كانت ضرورية للإشارة الى أن الانتخابات النصفية المقبلة ستجرى على قاعدة استفتاء على سياسة القاطن في البيت الأبيض، بصرف النظر عن انتمائه السياسي؛ ولذا فهي تنذر بنتيجة قاتمة للحزب الديموقراطي وحرصه على الاحتفاظ بغالبية الأصوات في مجلس الشيوخ. ودرجت العادة على أن يعطي الناخبون أصواتهم للحزب البديل في ظل الظروف السائدة، أو النأي بأنفسهم عن المشاركة. وبناء على ذلك، فإن لب المعركة الانتخابية سيكون على قاعدة السيطرة على أحد مجلسي الكونغرس، في الحد الأدنى لكل فريق، بيد أن توجهات القاعدة الانتخابية حافظت على ثباتها بتأييد الحزب الجمهوري ووضعه في موقع مريح للاحتفاظ بمعظم المقاعد في مجلس النواب، وربح صافي مرتقب لنحو ستة مقاعد إضافية في مجلس الشيوخ، ما يؤهله للتحكم في السلطة التشريعية كلها.

مفاصل النظام السياسي الأميركي

مفيد التذكير بعمل السلطات المختلفة المكونة للنظام السياسي الأميركي الذي يستند الى اتمام العمل بفصل السلطات عن بعضها، ويعرف بالتمثيل الديموقراطي؛ إذ يخوّل الدستور الكونغرس بمجلسيه سن القوانين والشرائع، السلطة التشريعية؛ أما الرئيس –السلطة التنفيذية– فمهمته تقتصر على تطبيق السياسات المتفق عليها. ويملك الرئيس صلاحية المصادقة على قرارات الكونغرس، بعد فوزها بغالبية الأصوات، كي تصبح سارية المفعول. كما يملك الرئيس صلاحية إلغاء مشروع القرار المقدم، باستخدام حق الفيتو عليه، مفسحاً المجال أمام مجلسي الكونغرس لإعادة النظر في الصوغ المطلوب لينال موافقة الرئيس.

في أبعاد قرارات التحكم في مفاصل النظام السياسي الأميركي يبرز دور فئة فاحشة الثراء، 1 في المئة، ممثلة للمصالح الاقتصادية والاحتكارات الكبرى، (الأوليغارشية)، وتمارس نفوذها عبر آليات متعددة، تعرف إحداها بجماعات الضغط (اللوبي)، التي تمارس دوراً مرئياً على أعضاء الكونغرس لسن تشريعات وقوانين مرضية لها. وبين الآليات أيضاً سياسة «الباب الدوار» التي تلغي الفروق بين ممارسة النشاط السياسي والارتهان لأرباب العمل، ليصبح الممثل في الكونغرس من صنع الفئة الأشد نفوذاً في العملية الاقتصادية، ويتم توجيهه وفق ما تقتضيه مصالحها الخاصة، لا سيما في ما يخص تبني سياسات اقتصادية ومصرفية محددة تتمّ عادة على حساب مصالح 99 في المئة من الفئات الاجتماعية، ونهب الموارد العامة تحت غطاء الخصخصة والسوق الحرة.

الفئة الضيقة المتحكمة تستغل ثراءها الفاحش في رشوة السياسيين وتقف بالمرصاد أمام بروز تيارات سياسية جادة خارج صيغة «تبادل الحزبين مقاليد الحكم»، ولا تتورع عن استخدام ما لديها من إمكانات هائلة لتهميش صعود قوى جذرية أو ليبرالية تناصبها العداء وسن قوانين جديدة لحرمانها من الحصول على نسبة معتبرة في الانتخابات تمكنها من إرسال ممثليها الى الكونغرس، مثلما حصل مع «حزب الخضر» وتجمعات سياسية أخرى تمثل المهمشين والأقليات العرقية.

في ما يخص اللحظة الراهنة والتوازنات السياسية بين الحزبين، تساهم سيطرة الحزب الديموقراطي على غالبية مجلس الشيوخ في استصدار قوانين وتشريعات موازية لأهداف الرئيس أوباما، والتي لولاها لانحصرت خياراته إما في استخدام صلاحية «الفيتو» ضدّها أو المصادقة عليها بكل ما ينطوي عليها من ثغر سعى إلى تفاديها. ويتجلى التراشق بين سلطات الرئيس ومناهضيه في الحزب الجمهوري بحرمانه من المصادقة على تعيينات للتمثيل الديبلوماسي بات يشكو منها علانية.

نظرة إلى انتخابات تشرين الثاني

تُجمع استطلاعات الرأي على توثب الحزب الجمهوري إلى تحقيق نسبة تمثيلية أعلى في مجلسي الشيوخ والنواب، في الدورة الانتخابية المقبلة. يتمتع الجمهوريون بوضع مريح في ولايات ثلاث: ساوث داكوتا، مونتانا، وويست فرجينيا؛ وتفوق نسبي في خمس ولايات أخرى: أركنساس، لويزيانا، نورث كارولينا (التي فاز فيها المرشح الرئاسي مِتْ رومني 2012)، وأيوا وميتشيغان.

نسبة الإحباط بين الشعب الأميركي من سياسات الرئيس أوباما في ازدياد مطرد، ما يضاعف التحديات أمام الحزب الديموقراطي للاحتفاظ بغالبية مقاعد مجلس الشيوخ الراهنة. وساهم استطلاع للرأي أجرته شبكة «سي أن أن» في الدلالة على حجم واتساع قاعدة المعارضة الشعبية للرئيس أوباما وسياساته، اذ أعربت غالبية بلغت 53 في المئة تأييدها لسؤال افتراضي بأنها ستصوّت لمتْ رومني في الظرف الراهن. يذكر أن الرئيس أوباما فاز بنسبة 52 في المئة من مجموع الأصوات الشعبية في جولة الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

يدرك قادة الحزب الديموقراطي والمسؤولون فيه عن استراتيجية الحزب الانتخابية عمق هذا المأزق وإمكان خسارتهم بعض المقاعد، لكنهم يبذلون جهودهم لتقليص حجم الخسارة الى خمسة مقاعد صافية في مجلس الشيوخ، ما يتيح لهم الاحتفاظ بغالبية ضيقة فيه. وهذا يتطلب حشد الجهود والامكانات الانتخابية وتوظيفها في خدمة المرشحين المرجح فوزهم، وربما انتهاج خطاب انتخابي يشير الى تعارض المرشح المعني مع الرئيس أوباما، وهي استراتيجية مجربة من قبل الحزبين تؤتي أكلها في معظم الحالات، وتتطلب قدراً عالياً من الحذر لعدم الانجرار الكامل وراء النبض الشعبي المعارض. إذ تشير اللوحة الانتخابية الراهنة الى عشر ولايات معارضة لسياسات الرئيس بصورة صارخة، ويركز قادة الحزب الديموقراطي جهودهم على خمسة منها: ساوث داكوتا، مونتانا، ويست فرجينيا، ألاسكا وأركنساس.

انخرط الرئيس أوباما في جولة لجمع التبرعات للحزب الديموقراطي شملت 11 محطة في مناطق متعددة من الولايات المتحدة، بينما حضر نائب الرئيس جو بايدن 5 حملات تبرع، وشاركت زوجة الرئيس، ميشيل أوباما، في حملتين؛ فضلاً عن رسائل الدعم السياسي والظهور العلني للرئيس لدعم مرشحين معينين، لا سيما في ولايات أركنساس وكولورادو ونورث كارولينا.

بروز زوجة الرئيس في الحملات الانتخابية يؤشر إلى سياسة الحزب الديموقراطي في إعادة تجييش القاعدة الانتخابية، لاسيما بين قطاع المرأة، واستغلال الفروق الاجتماعية والاقتصادية لما أصبح يعرف بحملة الخصوم في «الحرب على المرأة» و«المساواة الاقتصادية،» أو توزيع عادل للموارد الاقتصادية. تضاف الى ذلك جهود الرئيس والحزب الديموقراطي في محاباة «المهاجرين غير الشرعيين» وجلهم من دول أميركا اللاتينية، وحلّ الوضع الشاذ لعدة ملايين منهم وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في الانتخابات المقبلة.

انضمام بضعة ملايين من الأصوات الانتخابية المرجح ذهابها لمصلحة الحزب الديموقراطي أثار حفيظة خصومه في الحزب الجمهوري، مهدّدين برفع دعوى قضائية ضد الرئيس وتوجيه تهمة التقصير في أداء مهمّاته المنصوص عليها دستورياً. المضي في الدعوى سلاح ذو حدين، إذ من شأنه استنهاض القواعد الشعبية المناهضة لسياسات الحزب الجمهوري ومشاركتها بقوة أكبر في الجولة المقبلة.

ساكن البيت الأبيض يرحب في سرّه، بارتكاب خصومه تلك الحماقة التي ستضخ دعماً إضافياً في تعزيز مواقع الحزب الديموقراطي. علناً، علق أحد مستشاري الرئيس للشؤون الانتخابية، دان فايفر، قائلاً لصحيفة «لوس أنجليس»: «أي خطوة (قضائية) بهذا الشأن ستثير صداماً كبيراً مع الحزب الجمهوري وممثليه في الكونغرس، وستضاعف من ردود الفعل الغاضبة ضد الجمهوريين». عقلاء الحزب الجمهوري، وهم قلة، يميلون إلى توخي الحذر من الإقدام على المضي قدماً في التهديد، مدركين التوازنات السياسية والانقسامات الراهنة في مجلسي الكونغرس، وتشتيت جهودهم الانتخابية بافتعال معركة جديدة خاسرة سلفاً.

انعكاسات فوز الحزب الجمهوري على المنطقة

السيناريو التالي يستند الى فرضية فوز الحزب الجمهوري بأغلبية مقاعد مجلسي الكونغرس، النواب والشيوخ، في الجولة الانتخابية المقبلة. من المرجح أن تدفع هزيمة الحزب الديموقراطي الى اصطفاف قادته في الكونغرس الى جانب اللوبي المؤيد لـ«إسرائيل» وبلوغه مدى أبعد مما هو عليه راهناً – إن كان في استطاعة المرء إدراك ذلك، وإبراز مشاعر عدوانية أوسع ضد الفلسطينيين تحديداً. في هذا الصدد، يبرز السيناتور اليهودي عن ولاية نيويورك، تشاك شومر، الذي يحتل المرتبة الرابعة في صفوف قادة الحزب الديموقراطي، ولديه فرصة واقعية كبيرة لشغل منصب زعيم الأقلية الديموقراطية في مجلس الشيوخ.

زعيم الغالبية الديموقراطية الحالي، هاري ريد، قد لا يحتفظ بمنصبه أو موقعه ويغادر الساحة السياسية، مفسحاً المجال لشومر بأن يتبوّأ المركز الأول في التراتبية القيادية؛ بل سيصبح اليهودي الأرفع منصباً في الحكومة الأميركية. شومر، بدوره، أرسل مذكرة إلى الرئيس أوباما، ودعمه عدد آخر من زملائه في مجلس الشيوخ، يناشده التحلي بصلابة الموقف ضد الفلسطينيين، وورد في دعوته: «لا يمكننا تحمل التهديدات الناجمة عن الصواريخ وشبكة الأنفاق التابعة لحركة حماس ذات الهدف الأوحد وهو قتل «الإسرائيليين» واختطافهم! ينبغي إطلاق قدرات «إسرائيل» لتتخذ ما تراه ضرورياً لإزالة تلك التهديدات. أي صيغة لوقف إطلاق النار يتم التوصل إليها تستدعي إحداث وضع يشعر فيه المواطنون «الإسرائيليون» بأنهم غير معرّضين لمواجهة الهجمات الإرهابية الفظيعة»!

بعد الاصطفافات السياسية، أبدى زعماء الحزب الجمهوري معارضتهم الصارخة لسياسات الرئيس أوباما نحو مصر وقيادتها الجديدة، وأبدوا تأييدهم لاستمرار تدفق الدعم والإعانة للحكومة المصرية الجديدة. وفي حال فوز الحزب الجمهوري بغالبية مقاعد مجلس الشيوخ سيصعد السيناتور جون ماكين تلقائياً إلى منصب رئيس لجنة شؤون القوات المسلحة، وسيستغل صلاحياته الموسعة للدفع في اتجاه توفير مزيد من الوسائل القتالية لقوى المعارضة السورية المسلحة، بالإضافة الى ممارسة قيادة الجمهوريين السيطرة والتحكم، بالمصادقة على تعيين ممثلين ديبلوماسيين للولايات المتحدة، على ما تقتضي صلاحياتها الدستورية، والدخول في مواجهة جديدة مع مرشحي الرئيس أوباما في هذا الشأن – الأمر الذي تحدث به الرئيس بمرارة في الأول من آب الجاري.

أما في درجة الميل إلى دعم «إسرائيل» فمن غير المرجح أن ينافي الجمهوريون سياساتهم السابقة، بل من الثابت أن الكونغرس في ظل القيادة الجديدة سيحافظ على سياسات الولايات المتحدة الداعمة لـ«إسرائيل» بلا حدود، واستمرار دعم الحكومة المصرية الراهنة وفق ما تقتضيه اتفاقيات كامب ديفيد بغية إبقاء سريان مفعولها قائماً.

آفاق المواجهة المقبلة بين أوباما والكونغرس

استناداً الى التجارب السابقة بين الحزبين، ليس مستبعداً أن تشهد التجاذبات والاصطفافات المتجددة التهديد بإغلاق عمل المرافق الحكومية، مرة أخرى، ثمرة لتضاد رأي الحزبين في توزيع الموازنة السنوية العامة، وسيستسلح الجمهوريون بالنصوص الدستورية التي تعطي الحق للكونغرس لإقرار بنود الموازنة واتخاذ ما يراه مناسباً من قيود وتدابير للتيقن من آليات الصرف كما ينبغي.

من المرجح أيضاً أن يقدم مجلس النواب سن تشريعات جديدة تحد من نفوذ الرئيس الرئيس أوباما في مجالات متعددة: صلاحيات تجسس وكالة الأمن القومي، برنامج الرعاية الصحية الشامل، تحديد صلاحيات هيئة الضرائب. وسترسل الصيغ المقرة الى الرئيس للمصادقة عليها ووضعه في موقف حرج فلا يبقى أمامه من خيار سوى الانصياع أو استخدام صلاحية الفيتو. في المحصلة، ستتعطل المرافق الحكومية، باستثناء وزارة الدفاع والأجهزة الأمنية والاستخبارية، كما استثنيت في التجارب السابقة.

«جبان» البيت الأبيض مشارك في مذابح غزة!

لا ضرورة لإبراز الثوابت لمعاداة الولايات المتحدة تطلعات الشعب الفلسطيني والأمة في التحرر والتخلص من التبعية والوكلاء المحليين. الرئيس الأميركي، منذ بدء العدوان، اصطف الى جانب العدو الصهيوني مثلما هو متوقع، وبالاتساق مع ركائز السياسة الأميركية. استعادة جملة التصريحات الرسمية الأميركية والإجراءات الميدانية، لا سيما لناحية التسليح والتمويل والدعم السياسي للعدو الصهيوني، لن تقدم جديداً في هذا الشأن.

موقف حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين يفضح اصطفافهم إلى جانب قوى العدوان ويدلّ على حقيقة الموقف الأميركي لمن لا يزال يكابر ويجافي الحقيقة. لعل أدق توصيف لضلوع أولئك وتواطئهم في العدوان ورد في تعليق الصحافي البريطاني في يومية الـ«غارديان» ديفيد هيرست، واصفاً ردود فعل المسؤولين السعوديين بأنها بمثابة «دموع التماسيح».

تجدر الإشارة الى ما نوه به عدد ضئيل من أصحاب الضمير بإثارة البعد الاقتصادي في العدوان على غزة، ونعرض له من باب الاستزادة والتذكير.

تحوي سواحل قطاع غزة مخزوناً هائلاً من احتياطات النفط والغاز الطبيعي، وسبق للشركة البريطانية «بي جي جي» الحصول على موافقة من السلطة الفلسطينية، عام 1999، للفوز بعقود التنقيب عن الغاز لمدة 25 عاماً. وأسفرت أعمال التنقيب الأولى للشركة عن التوصل الى تقديرات لحجم المخزون بمعدل 1,600 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي؛ ولم تحسن السلطة الفلسطينية استغلال الأمر لتعزيز الاكتفاء الذاتي في الجانب الاقتصادي، وأبقت المخزون رهينة تجاذبات القوى الكبرى والإقليمية وبينها «إسرائيل.»

بروز حركة حماس بعد الانتخابات النيابية دفعها إلى رفض شروط الاتفاقية الموقعة مع الشركة البريطانية، ما أثار حفيظة أطراف كثيرة تضررت من هذا الإجراء، فلسطينية وإقليمية ودولية. في هذا الصدد يستطيع المرء تفهم حرمان «إسرائيل» الصيادين في قطاع غزة من الإبحار خارج دائرة ضيقة حددتها بأقل من ثلاثة كيلومترات؛ وإطلاق العنان لاستغلال الثروة الطبيعية المكتشفة لمصلحتها.

يضاف إلى هذا البعد ما ورد في الأسبوع الرابع من العدوان الصهيو–أميركي على غزة من سماح الإدارة الأميركية لـ«إسرائيل» التزود بذخائر من المخزون الاستراتيجي الأميركي المقام على أراضي فلسطين المحتلة، والمعروف بـ«المخزون الاحتياطي للذخيرة الحربية – «إسرائيل» منذ عقد التسعينات من القرن المنصرم ويتبع قيادة القوات الأميركية في أوروبا. يتضمن المخزون «قذائف صاروخية وعربات مدرعة وذخائر مدفعية» وغيرها من الأسلحة والذخائر غير المعلنة. الإجراء يدلّ على ضراوة المعارك والغارات الجوية والبرية والبحرية على قطاع غزة، من ناحية، وحقيقة الدور الأميركي في إدامة أمد العدوان وتكبيد الجهة المقابلة مزيداً من الخسائر البشرية.